

كلمة السيد محمد بوسعيد

**وزير الاقتصاد والمالية أمام الجلسة العامة جوابا على
تدخلات الفرق والمجموعات النيابية خلال المناقشة العامة**

لمشروع قانون المالية لسنة 2016

الجمعة، فاتح صفر 1437 الموافق 13 نونبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

● يسعدني أن أقف مجدداً أمام مجلسكم الموقر جواباً على تدخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات النيابية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2016؛

● ولا يمكنني إلا أن أعبر لكم عن شكري واعتزازي بالمستوى الذي ميز النقاش حول مشروع قانون المالية لسنة 2016، سواء داخل لجنة المالية أو اللجان القطاعية أو خلال هذه الجلسة، والذي كان هادئاً في بعض الأوقات وحاداً في أوقات أخرى. ويعكس هذا النقاش الاهتمام

والتفاعل الكبيرين للسيدات والسادة النواب مع مضامين هذا المشروع، وحرصهم على التتبع الدقيق ومساءلة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ومدى استجابتها لتطلعات المواطنين وانتظاراتهم.

● وقد حرصت الحكومة على التفاعل والتجاوب مع ملاحظات وانتقادات واقتراحات وتعديلات السيدات والسادة النواب، سواء من خلال تقديم الأجوبة والمعطيات والتوضيحات الضرورية، أو من خلال الدراسة الجدية والموضوعية للتعديلات المقترحة، وقبول ما يتجاوب منها مع الأهداف المؤطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2016، واحترام التوازنات التي بني عليها.

فمن بين **241** تعديلا تم تقديمها، تم قبول ما مجموعه **51** تعديلا منها **20** تعديلا لفرق الأغلبية و**17** تعديلا لفرق المعارضة. فيما تم سحب **102** تعديلا تجاوبا من الفرق

والمجموعات النيابية مع التبريرات والشروحات
الموضوعية المقدمة من طرف الحكومة.

● والحكومة حريصة على استثمار هذا النقاش الجاد والبناء
من أجل تثبيت أسس التعاون مع المؤسسة التشريعية،
وتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في التعاطي مع
الرهانات والقضايا الكبرى التي تواجهها بلادنا على جميع
المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

◀ ولا تفوتني الفرصة هنا للتتويه بالجو الإيجابي الذي ميز
الانتخابات الأخيرة التي عرفتها بلادنا، والتي أجمع الكل
على نزاهتها ومصداقيتها. ومما لاشك فيه، أنها تشكل لبنة
إضافية في مسار تعزيز البناء الديمقراطي ببلادنا،
ومرتكزا أساسيا لتفعيل الجهوية المتقدمة من خلال إفراز
النخب الكفيلة بحمل رهان التنمية الجهوية المندمجة.

◀ ولابد هنا من استحضار مضامين الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم الجمعة الماضي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، والذي أكد من خلاله حرص جلالاته على جعل الأقاليم الجنوبية في صدارة تطبيق الجهوية المتقدمة من خلال تفعيل النموذج التنموي لهذه الأقاليم. كما وجه جلالاته رسائل قوية لكل المتربصين بالوحدة الترابية للمملكة، بأن المغرب لن يقدم أي تنازل، ويرفض أي مغامرة أو أي اقتراح فارغ يستهدف نفس الدينامية الإيجابية التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي.

◀ ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على تفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي سيخصص له غلاف مالي يقدر بـ 77 مليار درهم، بهدف جعل هذه الأقاليم العزيزة نموذجا للتنمية المندمجة، وتعزيز إشعاعها كمركز اقتصادي، وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

◀ كما أن تعبئة الجبهة الداخلية مطلوبة أكثر من أي وقت مضى، من أجل استباق مناورات الخصوم، وتعرية الأوضاع المأساوية واللاإنسانية لأبناء الصحراء في مخيمات تيندوف والخرق المنهجي لحقوقهم الأساسية في العيش الكريم، والتلاعب بالمساعدات الإنسانية، والتصدي بكل الوسائل للحملات العدائية التي تستهدف التشكيك في مغربية الصحراء، أو تمس بالمصالح الاقتصادية لبلادنا.

◀ وينبغي في نفس الوقت، تعزيز الانخراط الجماعي للتعريف بعدالة قضيتنا الوطنية، والتقدم والأمن والاستقرار الذي تعرفه بلادنا مُشكلة استثناء ونموذجاً فريداً، خاصة في ظل التحولات الجيوستراتيجية الكبرى التي يعيشها العالم، وتعيشها منطقتنا على وجه التحديد. ويعود الفضل في كل ذلك إلى الإصلاحات التي انهجتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، والتي زاوجت بين الجرأة في الدفع بالإصلاحات السياسية وإطلاق الأوراش الكبرى والإستراتيجيات القطاعية،

والنهوض بالتنمية البشرية، وتعزيز الأمن الروحي للمغاربة وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني القائم على الوسطية والاعتدال، وتعزيز التدخلات الاستباقية للقوى الأمنية في مواجهة كل مظاهر التطرف والإرهاب.

● ولا يفوتني أن أنوه من جديد بالجهود الجبارة، وباليقظة الدائمة ونكران الذات، التي يبذلها الساهرون على حوزة الوطن وسلامة ترابه، وأمن المواطنين وممتلكاتهم، من قوات مسلحة ملكية، ودرك ملكي، وأمن وطني، وقوات مساعدة، ووقاية مدنية، ومسؤولي الإدارة الترابية. وخاصة في ظل تزايد المخاطر المتعلقة بالإرهاب والتطرف والاستهداف المباشر لأمن بلدنا واستقراره.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

في إطار التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق
النيابية، لا بد من التذكير بداية بأن الحكومة تسلمت مهامها
في ظل سياق سياسي خاص ووظيفية اقتصادية عالمية
وإقليمية مضطربة.

وكان أمامها الحكومة أربع رهانات كبرى:

أولاً: استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية التي لا تشكل هدفا
في حد ذاتها، ولكنها ضرورية لاستعادة الثقة ووضع أساس
سليم لتحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً: تجديد النموذج التنموي من خلال تشجيع العرض عبر
تنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع التصنيع، مع تنويع الأسواق

حتى لا يبقى الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات الظرفية بأوروبا. لكن في نفس الوقت، استثمار الهوامش المتاحة على مستوى دعم الطلب باعتباره كان خيارا صائبا في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، وتبنته كبريات الاقتصاديات العالمية.

ثالثا: تنزيل الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى؛

رابعا: تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فالحكومة، أيتها السيدات والسادة، وبناء على تشخيص دقيق للإطار الماكرواقتصادي والوضع الاقتصادي بشكل عام، وضعت استراتيجية وتصور واضحين وفقا للرهانات التي حددتها سلفا، وهي تسيير بثبات نحو تحقيق ما حددته من أهداف.

ففيما يخص استعادة التوازات الماكرواقتصادية، أجمعت كل التدخلات على الإنجازات المحققة. ولن أخوض مطولا في الأرقام. فتقليص عجز الميزانية إلى النصف، وعجز ميزان الأداءات إلى أقل من الثلث، ورفع تغطية احتياطات العملة

الصعبة للواردات من أقل من أربعة أشهر، إلى ما يقارب 7 أشهر، هي إنجازات تتحدث عن نفسها.

وقد تحققت هذه النتائج الهامة بفضل الإصلاحات المسؤولة والجريئة، وبفضل الإجراءات المالية الصائبة التي انهجتها الحكومة، ولا يمكن ربطها بأي حال من الأحوال فقط بعوامل خراجية بحثة من قبيل انخفاض الفاتورة الطاقية، أو هبات دول الخليج.

فتقليص عجز الميزانية ووقف النزيف جاء بفضل التتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية، واتخاذ الإجراءات الضرورية والصائبة في الوقت المناسب، كتحسين تحصيل الموارد الجبائية، وتقليص نفقات التسيير بحوالي 10 ملايين درهم بين سنتي 2012 و2016.

يضاف إلى ذلك، وهذا هو الأهم، الإصلاح الشجاع والجريء لصندوق المقاصة الذي تسانده الآن جل الأطياف السياسية في الأغلبية والمعارضة والمساندة النقدية، والذي، عكس ما جاء في بعض التدخلات، تم تفعيله في ظل استمرار تقلب مستوى

سعر النفط الذي فاق **110 دولار للبرميل**، في حين لم تبدأ الأسعار العالمية للمواد النفطية في الانخفاض إلا ابتداء من الربع الأخير من سنة 2014.

كما لا يمكن اختزال هذا الإصلاح الهيكلي في رفع الدعم عن المواد البترولية، بل هو إصلاح شمولي يبني على رؤية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية والاجتماعية، من خلال اتخاذ إجراءات مواكبة توازي بين دعم قطاع النقل والتأمين ضد خطر ارتفاع الأسعار، وتوجيه الهوامش لاستهداف الفئات الاجتماعية الهشة، وتعزيز البنيات التحتية الصحية.

ومن جهة أخرى، إذا كان تراجع الواردات بفعل انخفاض أسعار المواد البترولية وتحسن محصول الحبوب بفعل أمطار الخير التي عرفتها بلادنا قد ساهم نسبيا في تراجع عجز الميزان التجاري بـ **22%**، فإن الدور الأهم، وهذا هو الأساسي، يرجع للتطور الإيجابي للصادرات، وخاصة بفعل الدينامية التي تعرفها المهن العالمية للمغرب وعلى رأسها قطاع السيارات الذي أصبح أكبر قطاع مصدر مسجلا رقم

معاملات فاق 40 مليار درهم نهاية سنة 2014، ومن المنتظر أن يبلغ 50 مليار درهم نهاية هذه السنة. هذا، بالإضافة إلى انتعاش صادرات باقي القطاعات، وخاصة قطاع الفوسفاط الذي ارتفعت صادراته بـ 19% وقطاع الصناعات الغذائية بـ 14%، وقطاع النسيج الذي حقق رقم معاملات عند التصدير فاق 25 مليار درهم.

ومما لاشك فيه أن تراجع عجز الميزان التجاري، بالإضافة إلى تحسن جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية، بفضل المخططات القطاعية وتحسين مناخ الأعمال، حيث ارتفعت مداخيلها بـ 20% نهاية شتبر، ساهما بشكل كبير في تحسن احتياطي العملة الصعبة لتغطية 6 أشهر و 14 يوما.

أما ما قيل بخصوص الهبات، فهي ليست ذات طابع ظرفي، بل تندرج في إطار شراكة استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي تم تفعيل مضامينها بمناسبة زيارة العمل الميمونة التي قام بها جلالة الملك إلى كل من المملكة العربية

السعودية وإمارة قطر والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

وهذه الهبات موجهة بالأساس لتمويل مشاريع مهيكلة ذات وقع اقتصادي واجتماعي هام بالنسبة لبلادنا، كالطرق السريعة والموانئ والسدود والمراكز الاستشفائية الجامعية بكل من الرباط وطنجة وأكادير، ومشاريع الري والمؤسسات التعليمية، ومؤسسات التعليم العالي، والتكوين المهني، والسكن الاجتماعي، والماء والكهرباء وغيرها. وبالتالي فإن تفعيل المنحة ينبنى بالأساس على اختيار وتنفيذ هذه المشاريع التي يتطلب إنجازها عدة سنوات.

ولابد من التأكيد على المجهودات التي تبذلها الحكومة، من أجل تنفيذ المشاريع وتوفير وجمع كل الوثائق المثبتة للإنجاز، للتمكن من سحب المبالغ المقابلة على مستوى الهبات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

إن كل المعطيات التي قدمتها تؤكد بالملحوس أن ما تحقق من نتائج على المستوى الماكرواقتصادي، لا يعتمد على عوامل ظرفية، بل هو نتيجة إصلاحات بنيوية وجريئة تبنتها الحكومة في ظل سياق اقتصادي مضطرب على المستويين الوطني والدولي، وعمل متواصل ودؤوب لوزارة الاقتصاد والمالية وكل العاملين بها، والساهرين على الأمن المالي لبلادنا. وأغتنم هذه الفرصة لأوجه لهم عبارات الشكر والتقدير والعرفان والتنويه.

ولمن يقول أننا نُردد أن العام زين. أقول له نعم، العام زين حين نقارن وضعية اقتصادنا وماليتنا اليوم مع المسار الذي أخذته خلال السنوات الماضية، وخاصة النزيف الحاد لعجز

الميزانية، وعجز ميزان الأداءات، والتراجع الخطير لاحتياجات الصرف.

نعم نقول العام زين، لأننا انتقلنا من مرحلة كانت بلادنا على وشك فقدان قرارها السيادي المالي والاقتصادي، إلى مرحلة أعدنا فيها التوازنات الماكرواقتصادية، وأطلقنا دينامية جديدة عززت ثقة شركائنا الوطنيين والأجانب في مؤهلاتنا.

والعام زين لا تقوله الحكومة وحدها. لأنه لو قالت وحدها لتم التشكيك في ذلك. بل تقوله وتشهد به كبرى المؤسسات المالية الدولية.

فرئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم، خلال كلمته خلال الشهر الماضي أمام الجلسة العامة للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بليما بالبيرو، قدم المغرب كنموذج للبلدان التي تقوم الآن بإصلاحات قوية من شأنها تشجيع النمو.

يضاف إلى ذلك إشادة صندوق النقد الدولي بنجاعة استراتيجيتنا التنموية واستقرارنا خلال تقاريره الأخيرة، وتأكيد أحقية بلادنا لدرجة الاستثمار من لدن وكالات التنقيط الدولية.

كل هذه النتائج، لن تزيدنا إلا إصرارا على التعبئة والمضي قدما في تفعيل الإصلاحات، ورفع التحديات المتعلقة أساسا بإصلاح التعليم وتقليص البطالة.

أما بخصوص رهان تجديد النموذج التنموي، فالنتائج المحققة سواء على مستوى تشجيع العرض أو استثمار هوامش الطلب، تعكس بوضوح صواب توجه الحكومة.

فعلى مستوى العرض، راهنت الحكومة على إعطاء الأولوية لدعم التصنيع وتفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي مكنت من إحداث تغيير عميق في بنية الاقتصاد الوطني. ومن أبرز مظاهر هذا التحول:

أولاً: التغييرات الهيكلية لبنية القيمة المضافة الفلاحية، والتي كانت تحتل فيها زراعة الحبوب موقع الصدارة والتي تقلصت حصتها إلى أقل من الخمس (من 30% إلى 19%)، خاصة في ظل تنامي حصة المكونات الأخرى ذات القيمة المضافة والانتاجية العالية، والقليلة التأثير بالجفاف أو المتواجدة بالمناطق المسقية والتي أصبحت تشكل حوالي 70% من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، من بينها زراعة الخضروات (18,9%)، وزراعة الأشجار المثمرة (22,5%)، هذا بالإضافة إلى الحصة الهامة التي يحتلها قطاع تربية المواشي (27,7%) الذي أصبح يلعب دوراً محورياً في أداء الاقتصاد الفلاحي. كما تعززت مساهمة المساحات الفلاحية المسقية في تكوين القيمة المضافة للقطاع، حيث بلغت القيمة المضافة للهكتار الواحد نحو 3.500 درهم. وتعزى هذه النتائج على الخصوص للإجراءات المتخذة في إطار سياسة اقتصاد الماء المتبعة منذ سنة 2008، والتي أدت إلى الرفع من المساحات المجهزة بالتقنيات المقتصدة في الماء بنسبة 127% لتبلغ 410 ألف هكتار، أي ما يعادل 75% من الهدف المسطر

للبرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي والمحدد في 550 ألف هكتار.

ثانيا: وهذا هو الأهم، التغييرات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني ككل والتي تتمثل في تقلص حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من حوالي 15,4 % في المتوسط خلال الفترة 1990-1999، الى نحو 12,7 % خلال الفترة 2000-2014، وذلك نتيجة تنامي حصة القطاعات الأخرى في الصناعة والخدمات بفضل الاستراتيجيات القطاعية الناجعة. مما جعل نسبة النمو ترتبط أكثر من السابق بدينامية الناتج الداخلي غير الفلاحي.

كما يرجع الفضل في هذه النتائج بالخصوص إلى ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية على مستوى القطاع الصناعي، ويتضح ذلك من خلال الأداء الجيد لصناعة السيارات والطائرات على مستوى الإنتاج والتصدير، والتي مكنت من اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية. ومما لاشك فيه، أن مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 ساهم

في إعطاء دفعة جديدة للقطاع في أفق رفع القيمة المضافة للصناعة من 14% إلى 23% سنة 2020، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تهدف إلى تطوير منظومات صناعية حول مجموعة من المقاولات الكبرى، بهدف خلق دينامية جديدة وعلاقات جديدة بين المجموعات الصناعية الكبرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم في هذا الإطار، إعطاء الانطلاقة لأربعة مشاريع للمنظومات الصناعية في قطاع السيارات، والتي تهدف إلى خلق 56 ألف منصب شغل. وستمكن أيضا هذه المنظومات الصناعية، والتي تغطي قطاعات الأسلاك والتجهيز داخل السيارات، والمقاعد، وكذا بطاريات السيارات، من مضاعفة صادرات القطاع بنحو 2,5 مرة والرفع من نسبة الاندماج المحلي بما يناهز 20 نقطة. أما الفئة الثانية من المنظومات الصناعية، والتي هي عبارة عن مقاولات صغرى ومتوسطة، فستتظم حول مصنعي السيارات رونو وبوجو. ويظل الهدف تجميع مجموعة من الوحدات الصناعية حول مقاولات كبرى رائدة ينتظر منها أن تلعب دور القاطرات وأن تعمل على

مضاعفة الاستثمار والارتقاء بمختلف مكونات الصناعة الوطنية إلى مستويات أعلى في سلسلة قيمة القطاع.

ثالثاً: من أبرز مظاهر التحول التدريجي للاقتصاد المغربي كذلك، التزايد المتواصل لحصة قطاع الخدمات ، حيث بلغت هذه الحصة 57,3% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة ما بين 2008 و2014 مسجلاً نمواً قدره 4% في المتوسط السنوي. ومن بين أنشطة هذا القطاع، تستأثر "الخدمات الأخرى" بحصة مهمة من إجمالي القيمة المضافة بحوالي 28,1% في المتوسط، مسجلة نسبة نمو بلغت 3,4% في المتوسط السنوي. ويتعلق الأمر خاصة بالأنشطة المرتبطة "بالخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات الخصوصية" (47% من هذه الخدمات).

السيدات والسادة

إن ما قدمته من معطيات مفصلة، يبين بشكل واضح أن هناك تغيرا في هيكله وبنية نموذج النمو من خلال تشجيع العرض. وأن معدلات النمو التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة أصبحت أقل تأثرا بتقلبات محصول زراعة الحبوب، وإنما نطلب من الله عز وجل أن يديم علينا نعمة الأمطار والخير لهذه البلاد العزيزة.

كل هذا، يؤكد مرة أخرى وجاهة وصواب اختيارات الحكومة، التي تمضي بثبات نحو بناء اقتصاد قوي، وتعزيز مناعته في مواجهة كل أنواع التقلبات المناخية والمالية والاقتصادية، من خلال نهج إصلاحات بنيوية تركز على استثمار التراكمات الإيجابية واتخاذ مبادرات الإصلاح الشجاعة، ستغير وجه الاقتصاد الوطني في المستقبل إن شاء الله.

وارتباطا بمسلسل التحول الهيكلي الذي يعرفه الاقتصاد الوطني، فإن القطاع الفلاحي باعتباره المشغل الأول لليد العاملة تراجع دوره لفائدة الأنشطة الصناعية والخدماتية

ارتباطا بانبثاق أقطاب مجالية ذات دينامية مرتفعة (طنجة- تطوان-الحسيمة...)، وقطاعات متطورة ذات إنتاجية عالية (السيارات، الطيران، ترحيل الخدمات ...)، مما مكن من إحداث مناصب شغل مؤهلة وتضم نسبة عالية من الأجراء.

وهكذا، أبانت الأنشطة الصناعية على قدرات مهمة في خلق مناصب الشغل، إذ كلما تزايد النمو بنقطة واحدة، ارتفعت مناصب الشغل بوتيرة 0,33 نقطة في المتوسط السنوي خلال الفترة 2000-2014. وقد تحسن هذا المحتوى بشكل ملحوظ منتقلا من 0,16 نقطة بين 2000 و2005 إلى 0,48 نقطة بين 2006 و2014، كثمرة لسياسة الأوراش الكبرى وانطلاق مختلف المخططات القطاعية.

وعلى مستوى قطاع الخدمات، تعزز كذلك محتوى النمو من مناصب الشغل بين الفترتين، حيث تمخض عن زيادة نقطة واحدة من نمو هذا القطاع تزايد بحوالي 0,59 نقطة من مناصب الشغل في المتوسط السنوي بين 2006 و2014 مقابل 0,45 نقطة بين 2000 و2005، أي بتحسن بلغ 0,14

نقطة. وعليه، تستحوذ أنشطة الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية لوحدهما على ما يقارب 91% من مناصب الشغل المحدثه بين 2001 و2014.

وبخصوص ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الثالث من سنة 2015، يجب استحضار الملاحظات التالية :

● لا يعكس ارتفاع معدل البطالة خلال ربع من السنة بالضرورة ارتفاع هذا المعدل خلال سنة 2015. فمثلا عرف معدل البطالة سنة 2011 انخفاضا ب 0,2 نقطة مقارنة مع سنة 2010 (منتقلا من نسبة 9,1% إلى 8,9%) بالرغم من ارتفاع هذا المعدل ب 0,5 نقطة خلال الربع الثاني من سنة 2011 (منتقلا من نسبة 8,2% إلى 8,7%) وب 0,1 نقطة خلال الربع الثالث من نفس السنة (منتقلا من نسبة 9% إلى 9,1%). يعزى ارتفاع معدل البطالة خلال هذا الربع بالأساس إلى فقدان مناصب الشغل غير المؤدى عنه (وهي مناصب تخص القطاع الفلاحي بالأساس).

● ومن الملاحظ أن الربع الثالث من السنة يصادف بشكل اعتيادي ولوج حاملي الشهادات لسوق العمل وهو ما يزيد في ارتفاع الساكنة النشيطة. وهو ما يبرره ارتفاع معدل البطالة لهذه الفئة من 16,8% إلى 18,4%.

وعليه، يجب انتظار النتائج السنوية لـ 2015 حتى يمكن مقارنة تطور معدل البطالة خلال هذه السنة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

إذا كانت الحكومة قد راهنت على دعم العرض وتنويع وتحديث النسيج الإنتاجي الوطني، والانفتاح على أسواق جديدة، فإنها حرصت في نفس الوقت على مواصلة استغلال الهوامش المتاحة على مستوى الطلب من خلال الرفع من الاستثمار العمومي، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

وعكس ما جاء في بعض التدخلات، فإن الغلاف المالي للاستثمارات العمومية استقر في 189 مليار درهم. وتم رفع استثمارات الميزانية العامة بما يفوق 7 ملايين درهم بين سنتي 2015 و2016 لتصل إلى 61 مليار درهم.

كما ارتفعت نسبة إنجاز استثمارات الميزانية العامة من 59% سنة 2012 إلى 68% سنة 2014.

وارتفعت نسبة النفقات الملتزم بها برسم الحسابات الخصوصية للخزينة من 58% إلى 63%.

وتم تقليص الاعتمادات المرحلة من 21 مليار درهم سنة 2013 إلى 17 مليار درهم سنة 2015، وسيتم تقليصه إلى 16 مليار درهم سنة 2016.

ويعد هذا المجهود الاستثماري الهام امتدادا لسياسة الحكومة بجعل الاستثمار العمومي، قاطرة للاستثمارات الخاصة وآلية أساسية لتمويل الأوراش الكبرى للبنية التحتية، وتفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية.

كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم الاستثمار الخاص، وبالخصوص لمواكبة مخطط التصنيع وباقي المخططات القطاعية، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

• تقليص سقف الاستثمار بالنسبة للاتفاقيات المبرمة مع الدولة من 200 إلى 100 مليون درهم، مع الإعفاء من الرسوم عند الاستيراد؛

• تمديد مدة الاعفاء بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاستثمارات من أربع وعشرين (24) شهرا إلى ستة وثلاثين (36) شهرا، بالنسبة للمقاولات حديثة النشأة؛

• معالجة تراكم الدين الضريبي؛

• تسريع الإرجاعات الضريبية على القيمة المضافة.

وتم تعزيز هذه الإجراءات الهامة، بمجموعة من التدابير في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016، تتمثل أساسا في:

1. إرساء تعريفه للأسعار النسبية بالنسبة للضريبة على الشركات، تأخذ بعين الاعتبار مستوى أرباحها.

2. تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة بالنسبة للاستثمارات بهدف حذف حالات الدين الضريبي

غير القابل للإرجاع، بعد انقضاء مدة الإعفاء المحددة في
36 شهرا ؛

3. تقوية تنافسية قطاع الصناعة الغذائية في مواجهة القطاع
غير المهيكّل، عبر تمكينه من استرداد الضريبة على القيمة
المضافة على العناصر الداخلة في الإنتاج ذات الأصل
الفلاحي.

يضاف إلى ذلك التدابير الهامة والمندمجة التي تم اتخاذها
لدعم استثمارات المكتب الوطني للسكك الحديدية، والتي
حظيت بإجماع السيدات والسادة النواب داخل لجنة المالية.
وتتمثل في :

- إقرار سعر الضريبة على القيمة المضافة في 20% بدل
14% حاليا، لمعالجة إشكالية تراكم الدين الضريبي.
- تخصيص 2 مليار درهم لتصفية الدين المتراكم لفائدة
المكتب خلال السنوات الماضية.
- إقرار الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند
الاستيراد بالنسبة للقطارات والتجهيزات السكنية الموجهة
لنقل المسافرين والبضائع.

كل هذا، يبين أن التدابير الجبائية المتخذة تستجيب لنسق واضح، وتنسجم مع التوجهات المؤطرة لسياسة الحكومة وخاصة التوجه نحو التصنيع، وتطوير باقي المخططات القطاعية وفي مقدمتها مخطط المغرب الأخضر.

أما بخصوص المكون الثاني للطلب، والمتعلق بدعم القدرة الشرائية، فقد خصصت له الحكومة اهتماما خاصا. ولكل من يدعي أن الحكومة تضرب القدرة الشرائية للمواطنين، وليست لها سياسة واضحة لدعم الطلب الداخلي، أقول :

● أليس التحكم في التضخم في مستوى أقل من 2%، دعما للقدرة الشرائية للمواطنين.

● أليس تخصيص ما يقارب 9 ملايين درهم من الاستثناءات الجبائية للأسر، إجراءا جبائيا يدعم القدرة الشرائية؟

- أليس تخصيص 15,5 مليار درهم في إطار صندوق المقاصة للاستمرار في دعم غاز البوطان والمواد الغذائية الأساسية، دعماً للقدرة الشرائية؟
- أليس تخصيص 18,5 مليار درهم كمساهمة للدولة في أنظمة التقاعد والتغطية الصحية، دعماً للقدرة الشرائية؟
- أليس التزام الحكومة بحذف المساهمة التضامنية برسم الضريبة على الدخل، دعماً للقدرة الشرائية للأجراء؟
- أليس تخصيص 500 مليون درهم سنوياً لبرنامج تيسير لدعم تدرس ما يزيد عن 800.000 ألف تلميذ، دعماً للقدرة الشرائية؟
- أليس تخصيص 1,7 مليار درهم لتوفير الأدوية والتجهيزات الصحية الضرورية للتكفل بـ 8,8 مليون مستفيد من برنامج راميد، دعماً للقدرة الشرائية؟
- أليس تمكين 3,9 مليون تلميذ وتلميذة من الاستفادة من المبادرة الملكية «مليون محفظة»، دعماً للقدرة الشرائية؟

- أليس الشروع في تخصيص الدعم حالياً لحوالي 23.000 أرملة في وضعية صعبة، دعماً للقدرة الشرائية للمواطنين؟
- أليس تمكين 330.000 طالب من الاستفادة من المنحة بغلاف مالي يقدر بـ 1,6 مليار درهم و 250.000 طالب من التغطية الصحية، دعماً للقدرة الشرائية؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

إذا كانت الحكومة قد وفّت بما التزمت به فيما يخص استعادة التوازنات الماكرواقتصادية، ووضع أسس التحول على مستوى نموذجنا التنموي، فقد حرصت كذلك على تنزيل الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية وفق منطق التدرج وعلى أرضية التشارك والحوار الذي يدمج مختلف الفاعلين ويغتنى بمختلف الآراء.

فإصلاح القضاء تم في إطار التشاور، والقوانين التنظيمية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة توجد في طور المصادقة بالمؤسسة التشريعية.

كما تم إعداد القانون التنظيمي لقانون المالية بتعاون مع المؤسسة التشريعية، وها نحن اليوم نتوفر على دستور للمالية العمومية يضاهي أحدث المعايير العالمية في المجال.

ووفق نفس المقاربة التشاركية تم إعداد القوانين التنظيمية للجهات وباقي الجماعات الترابية، وسنسير على نفس النهج في التنزيل.

وما حرص الحكومة على تخصيص ما يفوق 4 ملايين درهم للجهات برسم السنة الأولى للإصلاح، إلا دليل على رغبتها الأكيدة في تمكينها من الانطلاق والقيام باختصاصاتها على الوجه الأكمل. مع العلم أن القانون التنظيمي للجهات الذي صادقتم عليه يخص حوالي 10 ملايين درهم للجهات في أفق 2021.

كما أن الحكومة عازمة على بلورة ميثاق للتمركز الإداري، من أجل توفير الأرضية المناسبة لانبثاق تنمية جهوية مندمجة.

ووفق نفس منطق التشاور والتشارك مع كافة الفاعلين وعلى رأسهم المؤسسة التشريعية، تمت بلورة الإصلاح الجبائي في إطار المناظرة الوطنية للجبائيات، ويتم تنزيله تدريجيا وفق نفس المقاربة من خلال تعبير الحكومة المتواصل لاستعدادها لمناقشة كافة المقترحات التي تستجيب للرؤية المؤطرة لهذا الإصلاح.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

بقدر حرص الحكومة على توفير نمو قوي في مواجهة الصدمات، فإنما حريصة في نفس الوقت على تلازم هذا النمو مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي وخاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق النائية والبعيدة.

وما من شك أن الحكومة والحكومات السابقة قد بذلت مجهودات كبيرة لمحاربة الفقر والهشاشة وخاصة عبر دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي فاقت استثماراتها **29 مليار درهم** خلال الفترة 2005-2014، وبلغ عدد المستفيدين منها **9,75 مليون شخص**، **50%** منهم ينحدرون من العالم القروي.

كما تم في إطار نفس المبادرة إنجاز برنامج التأهيل الترابي الموجه بالأساس للنهوض بالتجهيزات الأساسية بالعالم القروي،

الذي فاقت استثماراته 4,3 مليار درهم. تُضاف إلى ذلك الاستثمارات المرصدة لبرامج الكهرباء القروية، والتزويد بالماء الصالح للشرب، والطرق القروية، التي بلغت نسبة الربط بها على التوالي 99% و94,5% و78%. هذا فضلا عن رفع المخصصات المالية لصندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية من 500 مليون درهم سنة 2011 إلى 1,3 مليار درهم سنة 2015.

وقد مكنت هذه الجهود من تحقيق نتائج مهمة، وتمكنت بلادنا من بلوغ أغلب أهداف الألفية للتنمية. لكن، وكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش أن: "كل ما تم إنجازه، على أهميته، يبقى غير كاف لبلادنا، ما دامت هناك فئة تعاني من ظروف الحياة القاسية، وتشعر بأنها مهمشة، رغم كل الجهود المبذولة".

ومن هذا، المنطلق فالحكومة عازمة على تسخير كافة الوسائل لتفعيل المخطط المندمج من أجل تحسين أوضاع سكان هذه المناطق، والتخفيف من معاناتهم، حيث سيتم تخصيص 50 مليار درهم خلال الفترة 2016-2022، ستوجه لتمويل حوالي 20800 مشروع، تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار.

وقد أعدت الحكومة بكافة قطاعاتها الوزارية المعنية، وبتنسيق مع مختلف الشركاء والفاعلين على المستوى المحلي، استراتيجية متكاملة تركز على التقائية واندماج البرامج الموجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق البعيدة والنائية، بالاستناد إلى التراكمات والإنجازات المحققة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وباقي البرامج والاستراتيجيات القطاعية.

وستعمل الحكومة على اعتماد مخططات عمل مندمجة لكل جهة، حسب خصوصياتها ومواردها، والصعوبات التنموية التي تواجهها، وفق مقاربة تشاركية وفي إطار تعاقدية بين

مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية والفاعلين
الترابيين.

ومن المؤكد أن هذا البرنامج الكبير، سيمكننا من فك العزلة
والتخفيف من معاناة سكان الدواوير في قمم الأطلس والريف
والمناطق الصعبة والنائية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

لقد آثرت في نهاية تدخلتي، أن أتطرق لمسألة المديونية حتى
أزيل كل اللبس المحيط بهذا الموضوع.

فكما أكدت على ذلك أكثر من مرة، فالمديونية مرتبطة أساسا
بعجز الميزانية. ونحن مع الاستدانة المنتجة الموفرة لفرص
الشغل والموجهة للاستثمار وليس الاستهلاك. وقد أسسنا لذلك
كقاعدة في إطار القانون التنظيمي لقانون المالية.

فارتفاع عجز الميزانية ابتداء من سنة 2009 ليبلغ مستوى قياسيا سنة 2012 أي 7,2%، كان نتيجة حتمية للسياسة التوسعية الإيرادية لبلادنا في مواجهة الأزمة. وبالتالي فمن الطبيعي أن يرتفع حجم المديونية.

لكن، وكنتيجة للمجهودات التي قامت بها الحكومة لتقليص عجز الميزانية، فقد تقلصت الوتيرة السنوية لارتفاع معدل مديونية الخزينة إلى 1,9 نقطة من الناتج الداخلي الخام في نهاية 2014 مقابل معدل ارتفاع سنوي بلغ 3,8 نقطة ما بين 2009 و2013. ومن المنتظر أن يستقر معدل المديونية خلال سنة 2015 في أقل من 64% من الناتج الداخلي الخام، على أن يتجه في منحى تنازلي ابتداء من 2016.

أما ما أثير بخصوص ارتفاع الدين لتحميلات فوائد الدين خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2014، فهو نتيجة حتمية لارتفاع حجم الدين.

ومن جهة أخرى، يجب التذكير أن من بين الأهداف الأساسية المتوخاة من استراتيجية تدبير الدين العمومي هناك من جهة، (كما جاء في التقرير السنوي حول المديونية) ، التخفيف، على المديين المتوسط والبعيد، من تكلفة الدين، و من جهة أخرى، الحد من المخاطر المالية المرتبطة به.

في هذا الإطار، وبهدف تقليص خطر إعادة التمويل لا سيما في السوق الداخلي، فقد تم الرفع من المدة الزمنية المتبقية للدين الداخلي التي انتقلت من 4 سنوات و 5 شهر سنة 2013 إلى أكثر من 6 سنوات حالياً، و ذلك بالأساس عبر تعبئة موارد طويلة الأمد ذات تكلفة أكبر من تلك القصيرة و المتوسطة الأمد، الشيء الذي ساهم إلى حد ما في الرفع من تحميلات الفوائد.

كما أن اللجوء إلى عمليات مقايضة أسعار فائدة متغيرة بأخرى ثابتة لبعض القروض في إطار تقليص مخاطر أسعار الفائدة، أدى أيضا إلى ارتفاع تكلفتها.

بالمقابل، تجب الإشارة إلى أنه لولا التدابير الأخرى التي اتخذتها الخزينة لكان ارتفاع تحملات فوائد الدين أكثر حدة. ومن أهم التدابير المتخذة :

● تطوير وعصرنة سوق مزادات الخزينة، والرفع من سيولة السوق الثانوية للدين الداخلي، مما مكن من تقليص التكلفة المتوسطة للدين التي انتقلت من 5,5% سنة 2007 إلى 4,3% سنة 2014.

● التدبير النشط للدين الداخلي و الخارجي الذي مكن من تحسين بنية الدين، حيث أن هذه البنية السليمة مكنت من التحكم في الكلفة والمخاطر و الاقتراب من المحفظة المرجعية المستهدفة.

● العمل على تحسين المؤشرات الماكر واقتصادية الشيء الذي ساهم في التطور الإيجابي للتصنيف الائتماني،

وبالتالي مكن من تخفيض أسعار إصدارات الخزينة في السوق العالمية كما يبرز ذلك سعر إصدار سنة 2014 الذي لم يتعدى 3,50% مقابل 5,375% لإصدار سنة 2007.

تتعلق النقطة الأخيرة والهامة التي أود التطرق إليها بخصوص مسألة المديونية، بإشكالية أسهبنا في شرحها فيما مضى من السنوات. ونظرا لإلحاح السيدات والسادة النواب في طرحها فلا بد من الوقوف عندها مطولا.

يتعلق الأمر بتوضيح المفاهيم المتعلقة بمديونية الخزينة، والمديونية الخارجية العمومية، ودين الإدارات العمومية، ودين القطاع العام.

فالأرقام والمؤشرات المتعلقة بالمديونية التي تصدرها الوزارة هي بيانات تخص مديونية الخزينة والمديونية الخارجية العمومية، وفقا لالتزام المغرب تجاه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد انخراطه في المعيار الخاص لنشر

المعطيات (Norme Spéciale de Diffusion) (des Données-NSDD).

وبالاستناد إلى معطيات نهاية سنة 2014، فإن المفاهيم المستعملة والمنشورة في التقرير السنوي حول المديونية جاءت كما يلي :

1. مديونية الخزينة التي بلغت سنة 2014 حوالي 586

مليار درهم، وهو ما يعادل 63,4% من الناتج الداخلي الخام. و تتكون من :

✓ المديونية الخارجية للخزينة بمبلغ 141 مليار

درهم أي بنسبة 15,3% من الناتج الداخلي الخام؛

✓ والمديونية الداخلية للخزينة بمبلغ 445 مليار

درهم وهو ما يعادل 48,2% من الناتج الداخلي

الخام.

2. المديونية الخارجية العمومية التي بلغت متم سنة

2014 ما مقداره 278 مليار درهم أي بنسبة

30,1% من الناتج الداخلي الخام. و تتكون من :

✓ المديونية الخارجية للخزينة التي سبقت الإشارة

إليها،

✓ المديونية الخارجية للمؤسسات العمومية التي بلغت

خلال نفس السنة ما مقداره 137 مليار درهم وهو

ما يمثل 14,8% من الناتج الداخلي الخام.

وتجدر الإشارة إلى أن الدين الخارجي للمؤسسات والشركات

العمومية يتضمن جميع ديونها سواء كانت مضمونة من

طرف الدولة أو غير مضمونة.

لكن، في المقابل، يتوجب الحذر عند اعتماد مفهوم أوسع

يتعلق إما بدين الإدارات العمومية أو دين القطاع العمومي،

لأن إعداد بيانات هذين المفهومين يستوجب، حسب دليل

إحصائيات القطاع العمومي لصندوق النقد الدولي، إجراء

عملية التوحيد (Consolidation)، التي تعني إلغاء

أصول وخصوم الدين بين الإدارات العمومية لتفادي الحساب
المزدوج للديون داخل هذا المجال.

وحسب المعطيات المتوفرة، فإن حجم دين الإدارات العمومية
الموحد (دين الخزينة الداخلي والخارجي + دين المؤسسات
العمومية ذات الطابع الإداري + دين الجماعات المحلية -
سندات الخزينة لدى صندوق الحسن الثاني وصناديق
التقاعد) قد بلغ في نهاية 2014 حوالي 453 مليار درهم
وهو ما يعادل 49,1% من الناتج الداخلي الخام.

أما حجم دين القطاع العمومي الموحد (دين الإدارات
العمومية الموحد + دين المؤسسات العمومية ذات الطابع
التجاري) ، فقد بلغ في نهاية 2014 حوالي 610 مليار
درهم وهو ما يعادل 66% من الناتج الداخلي الخام، وهذان
الرقمان هما أقل بكثير مما جاء في بعض التدخلات من أرقام
غير دقيقة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

تلكم كانت منجزات الحكومة في ظل ظرفية مضطربة وسياق سياسي خاص، وفقا للرهانات التي حددتها سواء على مستوى استعادة التوازنات الماكرواقتصادية، أوتجديد نموذج النمو، أوالدفع بالإصلاحات الهيكلية، أوتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ومشروع قانون المالية لسنة 2016 هو مشروع لتثبيت هذه المنجزات.

وهو مشروع إرادي،

وهو مشروع متكامل ومندمج،

وهو مشروع للتنزيل الفعلي للإصلاحات الكبرى المهيكلية، وعلى رأسها تفعيل الجهوية وجعل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية قاطرة لتحقيق التنمية الجهوية المندمجة.

وهو كذلك مشروع اجتماعي يعطي الأولوية لتفعيل الإرادة الملكية السامية بمحاربة الفقر والهشاشة في المناطق النائية والبعيدة، والتقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وهو مشروع لمواصلة العمل بنفس العزيمة والإرادة والجرأة من أجل بلوغ ما نصبو إليه جميعا من تقدم وتحقيق سبل العيش الكريم للمواطنين في كل جهات المغرب ومناطقه.

وخير ما أختتم به قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم " وقل
اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله
العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.